

وذكرها اجماع من تجب نفقة ونفقة حج اسلامه ان اراد ان يحج ولكن يسيله
الاقصى الى بعض الحاج بنفق عليه في طريق مكة وما اوصي به من غير من الزيب
واجواب الخبرات من ثلث ما له جاز بلوغ الثلاثين ثلثة اشيا الاختلاف
والاحكام والارزاق اذا وطئ وان لم يوجد من غير حتى يكمل له ثمانين سنة
عند ابي حنيفة رحمه الله عليه ويلوغ الحارثية ثلثة اشيا بالحيث والاختلاف
والحليل فان لم يوجد منها شي حتى يكمل في اربعة عشر سنة للتأخير ان يحبس في كل
دين لزمه بدلا عن ما لا يحصل في يوم كذا المبيع ويدل الفقه في كل دين الزم
ليعد كما لهم ودين الكفاية ولم يحسد في سوي ذلك كعتق المصوب والمجنون
الجنايات الا ان تقوم البيضة ان له ما لا فاذا حسبت دين او ثلثة سالته وفي حال
فان لم يظهر له ما يظن بسيله ولا يحول بيته ومن فرار به بغيره ومن السجن ويأخذون فضل كسبه

كتاب الصلح

الرعايشا يحسن الصلح به الصلح مع الاقارب والصلح مع الاكابر والصلح
مع السكوت والصلح عن المجهول على المعلوم ويعتبر في الصلح مع الاقارب
ما يعتد في البياعات ان وقع عن مال بالمال وان وقع عن مال بمال فنه يعتمده ما
يعتد في البياعات وان استحق بعض الصلح عليه جمع على المدعى عليه بحصة
ذلك من العوض ويعتبر في الصلح مع الاكابر والسكوت في حق المدعى عليه
لاقتد الايمن وقطع الخصومة في حق المدعي بمعي المعارضات حتى لو صالحه
داهلم يجب فيه الخفض وان صالحه على داخجا فيه الخفض وان استحق بعض
الصلح عليه رد حصته ورجع الى الخصومات ولو استحق الصلح فيه رده
العوض ورجع المدعي الى الخصومة فاما الصلح عن المجهول على المعلوم فانه
لورصلت المارة من ثمنها او ربحها وفي التركة دين لم يجز الا ان يستثنى الدين
من عقد الصلح فان لم يكن في التركة دين وكان في التركة درهم فصالح
على حيوان بعينه او على درهم وحصتها من حلة الدرهم التي في التركة
اقل من الدرهم التي صالحت عليها جاز وان كان اكثر او مثلها او لا يعلم
فالصلح باطل الصلح جاز من دعوى المال والمنافع وخيانة العهد وعيوب
الطلاق والنسب والرق والربا بما نه رجل ادعي على رجل هذا فصالح على مال
على ان يتلوه به او ادعا رجل على رجل دم عمر فانك فصلح على ما لم يقدره
او ادعا رجل على رجل شفعة او شيئا فانكرا لرا وانكرا لطلب فصلح على ماية
ليقربا واولا رعة ان زوجا طلعا ثلثة اواكل لزوج فصلح على ان تكذب

نفها

نفها او بعد ارعا ان مولاه اعتمه فصالح مولاه على ماية درهم بر فعا الى العيد
على ان يبري من الدعوى وكان كركو كان لرجل عطا في الديوان فانه اخذ فبر وادعا
انه له فصلح المدعى عليه على درهم معلومة لم يتبين وكان كركو ادعي على رجل الفنا
فانكره فاصطلى على ان يحلف المدعى عليه وهو يدعي فحلف بالهدا والاطلاق
ثم اقام المدعي البيضة اخذته بها فالصلح باطل ولو اصطلى على ان يحلف المدعي
بالدعي دعواه على انه متى حلت فالمدعى عليه ضامن لما حلف المدعي لم يتبين
المال والصلح باطل رجل ادعا كذا ح اهرا فحلفت تعاقبا على ماية درهم
لنقر له به جاز والمال الذي ساءه لا لزمه وان زاد على رجل انه عود فصالحه
على مال اعطاه جاز وكان في معني لعتق على مال وكل شي وقع فيه الصلح على
بعينه وهو يستحق لعتق المديونة لم يتحمل على المعارضة فانما يحل عليه ان استوفى
حظه واستعمل باقية كمن كان له على رجل الف درهم ميا دفاصله على ان يوفيه
جواز وكان ابراه عن بعض حقة فان صالحه على الف موحلة جاز وكان له احد
بعين الحق ولو صالحه على دينار موحلة لم يتبين ولو كان الاقربا او موحلة
فصالحه على خمس ماية حاله لم يتبين ولو كان المان سودا فصلح على خمس ماية
بيضا لم يتبين ومن كل جلايا الصلح عند صلح لم يلزمه الوكيل ما صالح عليه الا ان
يضمنه وان صالحه عنه على شي بغيره فهو على المبراة او جلايا الصلح بحال ويمنه
ثم الصلح او قال صالحه على الف فنه تم الصلح ولزمه تسليمه او قال صالحه
على ان قال لعتق موقوف فان جلايا المدعى عليه جاز ولزمه الف وان لم يتبين
قال صالحه على الف وسلم الى رجل ارجاز رجل ادعا داري بر رجل جاز صلح على
ثلاثة عشر شيئا اذا صالحه على درهم او دينار او مكييل او موزون او على بيت
مفها او على سكني اخر كما وعلى نحو مديونة او على كسب دابة الى بغداد
او على ليس لعاب ابر او صالحه على ان يسكن دوا ليد في مائة معلومة ثم يسلمها
الى المدعي او على زراعة ارض شيئا او على تير او على طعام جاز فنه يحسن صلحها
على سبعة اشيا اذا صالحه على سكني دار او زراعة ارض ابر او على خدم مائة مائة
او على ذراع من نكد الدار او على موضع جوع من دار او على سبيل ماء او على شرب
نهر او ان ادعا سبيل ماء او موضع جوع او شرب ماء او ذراع من دار فصالحه
على درهم معلومة جاز داري بر رجل فادعا رجل فحقا فصالحه فنه على اربعة
اشيا لم يتبين حتى يكون موصوفا معنا موحلة او صلح على حيوان لم يتبين حتى يكون
معينا او صلح على حيوان بعينه وشرط في الاصل ولو صالحه على درهم موحلة